

الفصل الرابع

قضية الوثائق السياسية المزورة

القيمة السياسية للوثائق التي تنسب إلى الشخصيات والسفارات - رأي في صرف النظر عن الوثيقتين المنسوبتين إلى النحاس باشا - أخذ صور من هاتين الوثيقتين - علوبة باشا يقتنع بصحة الوثيقتين - رأي في تقديم الوثائق إلى البرلمان وإلى الصحف - علوبة باشا يقترح عرضهما على الديوان الملكي للتأكد من صحتها - رئيس الديوان الملكي يتحقق من صحة الوثيقتين ويرى عرض الأمر على الملك - كبار شخصيات الحزب يصرون على كى أقابل رئيس الديوان الملكي - السديون يشيرون على بمقابلة رئيس الديوان - حسن باشا يوسف يطلب مقابلتي - تفسير عبارات الوثيقتين - الحديث في شأن المفاوضات بين مصر وإنجلترا وعدم تقدمها - نفقات هذه المفاوضات ونفقات وفد مصر في الأمم المتحدة - الحديث يتناول استجواب مجلس الشيوخ - هل يفتح الباب بين المعارضة والقصر من جديد - استيلاء رجال الحكم على أموال بغير حق - موقف وزراء الأحرار الدستوريين - تحقيقات قضية الأسلحة الفاسدة وتدخل القصر فيها - دور البرلمان وكيف يجب أن يكون - حسن باشا يوسف يحتفظ بصورة الوثيقتين ثم يبعدهما إلى علوبة باشا بعد بضعة أسابيع وانتهاء أمرها - الصحف تشرخبر المقابلة برغم الاتفاق على عدم إذاعته - استجوابي لوزير الخارجية في مجلس الشيوخ عن المحادثات المصرية البريطانية - النائب العام يحقق أمر الوثائق وتقديمها إلى القصر - العدالة أداة من أدوات النضال السياسي - صورة الوثيقتين وكيف وصلتا إلى النحاس باشا - هل لكريم ثابت باشا دور في حصول النحاس باشا على صورة الوثيقتين - النائب العام لا يرى أن هناك ما يستدعي سؤال حسن باشا يوسف برغم أهمية دوره - هجرس بفر كتابة بصحة الوثائق - النيابة تهتدي إلى مصدر هذه الأوراق المزورة - النائب العام يصرمع ذلك على سؤال علوبة باشا وحسن باشا عبد الوهاب - ويطلب رفع الحصانة البرلمانية عنهما - النائب العام يحظر النشر عن التحقيقات بعد أن نشرت عنها الحكومة ما تشاء - الصحف تتناول الأمر بعد رفع الحظر - الإجراءات التي صاحبت التحقيق ودلالاتها - هل يعنى المنصب الرسمي في مصر صاحبه من التول أمام العدالة - النيابة تحفظ التحقيق بالنسبة لنا بعد أسابيع من انتهائه - ردنا في الصحف على هذا القرار والمطالبة برفع الأمر إلى القضاء .

ذات يوم من أوائل فبراير سنة ١٩٥١ اتصل بي حسن باشا عبد الوهاب في غرفة المعارضة بمجلس الشيوخ وأخبرني أن ضابطاً كبيراً بالمعاش زاره وأطلعته على صورة بالقلم الرصاص من خطاب أرسله النحاس باشا إلى المفوضية الروسية ، وأن هذا الضابط يستطيع أن يحضر أصل هذه الرسالة ليأخذ صورتها الفوتوغرافية إذا قدرت أنا أن لذلك فائدة

سياسية . وأجبتني أنى لا أتق بهؤلاء الأشخاص ولا بما يجيشون به ، وأن السيدة سنية قراة مرت بى فى منزلى غير مرة وأحضرت إلى ترجمة عربية على الآلة الكاتبة لما ذكرت أنه تقارير قدمت للمفوضيات الأجنبية أو أرسلت منها إلى وزارات خارجيتها ، فلم أجد فيها أكثر من ملاحظات قد يستفيد منها الإنسان ، ولكنها فائدة ضئيلة إلى حد لا يدعو إلى إنفاق أى مبلغ للحصول عليها . وأضفت أنه إذا كان للرسالة التى يتحدث عنها حسن باشا أية قيمة سياسية فصورتها لاشك عند الإنجليز ، فقلتم استعلاماتهم لا تخفى عنه من هذه الأمور خافية .

وأعاد حسن باشا على الكرة بعد أيام وجاءنى بصورة بالقلم الرصاص لهذه الرسالة التى بعث بها النحاس باشا إلى المفوضية الروسية يذكر فيها أنه قليل الرجاء فى الاتفاق مع الإنجليز ، وأنه متى تحقق من إخفاق المحادثات معهم تعاون مع السوفيت ، ويشكر فيه المفوضية على المعاونة المادية التى قدمتها للوفد ، أقوى هيئة شعبية فى البلاد . وأضاف حسن باشا : وماذا علينا إذا اطلعنا على أصل هذه الوثيقة أو صورتها الفوتوغرافية . إن المبلغ الذى يطلبه الضابط لقاء هذا العمل ليس جسيماً . وقد تفيد هذه الوثيقة . وكررت ترددى : فقال : إن الضابط كان يشتغل قبلا فى المخابرات السرية بالمخابرات الحربية ، ويمكن بذلك الاطمئنان إليه والثقة به . ولا ضير على كل حال من الحصول على الصورة الفوتوغرافية للوثيقة المذكورة . فإذا كانت ذات فائدة كلفت هذا الضابط بالحصول على وثائق أخرى وإلا دفعنا له بضعة جنيهات وشكرناه وانتهينا عند هذا الحد . وطلبت إلى ابن عم لى يتقن التصوير الفوتوغرافى أن ينقل صورة هذه الوثيقة فقال لى حسن باشا إن الضابط الذى سيحضرها لن يستطيع إبقاها عنده أكثر من ساعتين يردها بعدها إلى المفوضية الروسية . وأتم ابن عمى هذه المهمة وأحضر لى الصورة السلية للوثيقة وأربع صور إيجابية منها وأخبرنى فى نفس الوقت أن الضابط الذى أحضر له الوثيقة لا يوحى إلى نفسه بالثقة التى تجعله يطمئن إليه . وعلى ذلك رأيت أن أهمل الموضوع برغم ما رأيت من مطابقة الإمضاء الذى عليه لإمضاء مصطفى النحاس باشا ، وبرغم وجود تأشيرته عليه قبل إنها تأشيرة رئيس المحفوظات فى المفوضية الروسية .

وأفضيت إلى صديقى الدستورى أحمد على علوبة باشا وزير العدل السابق بما حدث وأطلعت على الوثيقة وذكرت له ما بدا لى من مطابقة توقيع النحاس باشا عليها لإمضائه التى أعرفها . واتصل علوبة باشا بحسن عبد الوهاب باشا فقدم إليه الضابط الذى جاء بالوثيقة

فناقشه في أمرها مناقشة محقق دقيق اشتغل بالمحاماة وكان مستشاراً بالاستئناف ثم مستشاراً بالنقض وعاد بعد ذلك فأخبرني بما دار وبأن هذا الضابط يدعى هجرس وأنه أكد صحة الوثيقة وكسب ورقة بإمضائه كفل فيها هذه الصحة ، وأنه أضاف إلى ذلك أن طلب إلى علوبة باشا أن يرسل هو أو من يثق به خطاباً إلى المفوضية الروسية ، وأنه كفيل بأن يحضر إليه أصل هذا الخطاب بعد ثلاثة أيام من إرساله . وأضاف علوبة باشا أن اقتناعه بصحة الوثيقة جعله لا يتردد في أن يدفع إلى هجرس خمسين جنياً تشجيعاً له كي يحضر غيرها من الوثائق .

وبعد أيام ذكر لي حسن باشا عبد الوهاب أن هجرس لديه وثيقة أخرى تؤيد الوثيقة الأولى وأنه مستعد لتقديمها لتأخذ صورتها الفوتوغرافية ، وأن هذه الوثيقة ليست على الآلة الكاتبة كالوثيقة الأولى ، بل هي مكتوبة بخط محمود بك شوقي ابن شقيقة النحاس باشا وسكرتير عام مجلس الوزراء ، وأن علوبة باشا طلب إلى حسن باشا عبد الوهاب فأخذت صورة هذه الوثيقة الفوتوغرافية كذلك . وقد كان عليها توقيع النحاس باشا كالوثيقة الأولى ، وتجرى بمعنى ما تجرى به تلك الوثيقة وتزيد عليه أن النحاس باشا يشعر بأن تعديلاً هاماً سيجرى في القيادة ، وأنه سيبدل جهده لمنع هذا التعديل قبل وقوعه .

تبادلت الرأي مع علوبة باشا في أمر هاتين الوثيقتين وكيفية الانتفاع بهما سياسياً . ورأيت أنا تقديمهما إلى البرلمان أو نشرهما في الصحف ، فاعترض علوبة باشا على هذا الرأي بأن الحكومة ستبادر إلى تكذيب الوثيقتين في نسبتهما لرئيس الوزراء ، ورأى أن يحمل هو الوثيقتين إلى حسن باشا يوسف رئيس الديوان الملكي بالنيابة للاستعانة به على مزيد من الثقة بصحتهما . ففي الديوان وثائق بتوقيع النحاس باشا يمكن المضاهاة عليها . ولم أعترض على هذا الرأي لما أعرف أنه بين علوبة باشا ورئيس الديوان بالنيابة من صلة وثيقة . وعاد إلى علوبة باشا بعد يومين أو ثلاثة أيام يخبرني أنه قابل حسن باشا وأطلعه على الوثيقة الأولى وأن رئيس الديوان بالنيابة أظهر من العناية بهذه الوثيقة وتقدير خطورتها الشيء الكثير ، وأنه قام بمضاهاة توقيع النحاس باشا عليها على أوراق عنده فإذا المطابقة بين التوقيعين تامة ، ولهذا رأى رئيس الديوان بالنيابة من واجبه أن يحيط جلالة الملك علماً بالأمر ليتخذ الإجراء الذي يراه .

وتقابل علوبة باشا وحسن باشا مرة أخرى . وإطلع رئيس الديوان على الوثيقة الثانية وأبدى من الاهتمام لها ما أبدى من الاهتمام للوثيقة الأولى ، وذكر لعلوبة باشا أن الأمر

من الخطورة حتى لقد يرى جلالة الملك أن يدعو إليه رئيس الحزب ، أو أن يكلف رئيس الديوان بمقابلتي إذا كان جلالة غائباً بالإسكندرية مثلاً . وأجابه علوبة باشا : وهلا أكفيكم أنا . فقال حسن باشا : إن الأمر أخطر من أن يضاف لشخص بعينه ، بل يجب أن يسند إلى حزب وأن يكون رئيس الحزب هو الصلة في شأنه بجلالة الملك ، وطلب إلى علوبة باشا أن أجري هذا التفكير وأن أقابل جلالة الملك أو رئيس الديوان فقلت له : « إذا دعاني جلالة الملك للتشرف بمقابلته كان واجبي أن أجيب هذه الدعوة . أما أن أذهب إلى رئيس الديوان فأقابله فذلك ما لا أقبله ، لأنني أشعر أن الغرض منه لن يكون خالصاً . إنني لم أقابل رئيس الديوان من قبل الاستجواب الخاص باستقالة رئيس ديوان المحاسبة ، ولم أقابل أحداً من رجال القصر منذ أقصيت عن رئاسة مجلس الشيوخ ، وأشعر أنهم يريدون اليوم بدعوتي للذهاب إلى القصر أنني أذعنت وخضعت ، وهذا ما لا سبيل إليه .

رأى علوبة باشا إصراري ورأى فيما بينه وبين نفسه أنه تشبث لا موجب له . وإنما دلني على ذلك أنه ذكر لي في سياق الحديث عن مقابلاته مع حسن باشا يوسف أنهما اتفقا على ألا يعلم بمقابلتهما وما دار فيها أحد غيري . وطلب المقابلة بعض ما دار في هذه المقابلات ولعله من أهمها . مع ذلك جاءني حسن باشا عبد الوهاب بعد أسبوع أو نحوه يسألني عن السبب في تشبثي بعدم مقابلة حسن باشا يوسف ، ويذكر لي أن هذه المقابلة قد يترتب عليها للحزب وللبلاد خير كثير . وبعد أيام جاءني دسوقي باشا بأبازة يكرر عليّ مثل هذا القول ، ويحاول بكل الوسائل إقناعي للعدول عن رأيي . وتكرر الكلام من جانب الإخوان الثلاثة على نحو شعرت بأنهم يحسبون أن تمسكي برأي فيه من الإصرار بالحزب ما يلقى عليّ تبعه لا قبل لرئيس حزب بحملها .

عدت أفكر في الأمر ، ثم ذكرت لإخواني أن اتصالي بالقصر لن يلبث أن يعرف ، وقد تشير إليه الصحف فيخلق ذلك بيننا وبين زملائنا في المعارضة ، وبيننا وبين السعديين خاصة ، جواً لا يعاون على تضامن المعارضة التضامن الواجب لمقاومة طغيان الحكومة ويطشها . وكان جوابه : وهل عباً بنا السعديون يوماً ؟ أو لم يحاولوا القضاء علينا ونحن شركاءهم في الحكم ؟ فما بالنا نحصر على رضائهم كل هذا الحرص . قلت : إذن فلا تستشر زعيمهم إبراهيم باشا عبد الهادي ، فإذا وافق على أن أقابل حسن باشا يوسف فلن أقابله إلا إذا خاطبني شخصياً بطلب هذه المقابلة .

وأقرنى إخوانى ، وتحدثت مع إبراهيم باشا وشرحت له الأمر كله ، فكانت مشورته ألا أتردد فى مقابلة حسن باشا ، وذكرت ذلك لعلوبة باشا ودسوقى أباظة باشا ، وأعدت عليهم أنى لم أقابل حسن باشا إلا إذا خاطبني هو بنفسه فى ذلك . فليس يكفينى أن يلفنى أحدهم رغبته لأخف إلى هذه المقابلة . وأضفت : « إننى سأصارحه برأى فى سياسة القصر إذا هو حدثنى فى السياسة » .

وعدت إلى منزلى . وإننى لأتناول طعام الغداء إذ دق التليفون فجئى إلى به وقيل لى إنه حسن باشا يوسف . فلما خاطبته قال لى إنه ينتظرنى بعابدين الساعة السابعة مساء . وذهبت إلى موعدى ومعى الصورة الفوتوغرافية للوثيقتين ، وكان علوبة باشا قد ردهما إلى . فلما تبادلنا التحية وضعتهما على منضدة بيننا وقلت له : هاتان هما الوثيقتان ، وليس لى من العلم بأمرهما إلا ما ذكره لك علوبة باشا . فأخذهما واحدة بعد الأخرى وجعل يعيد تلاوتهما ويسألنى عن المقصود بعبارات وردت فيهما . من ذلك إشارة الوثيقة الأولى المكتوبة بالآلة الكاتبة إلى المعاونة المادية التى بنحنا الروس للوفد . ومنه تغيير القيادة المشار إليه فى الوثيقة الثانية . وكان جوابى . . أتم هنا فى القصر أقدر منى على معرفة المقصود ، فأمر الحکم تمر بكم وتقع بإشرافكم ولا يخفى شئ منها عليكم . أما أنا فلا أعرف من ذلك شيئاً إلا ما نشرته الصحف أو اتصل بى بوصف كونى زعيماً للمعارضة بمجلس الشيوخ . ولم يبد حسن باشا ما يدل على شكه فى صحة الوثيقتين بأية صورة من صور الشك ، فقد كان يتحدث عنهما حديث المطمئن إلى صحتها بعد أن قام مع علوبة باشا فى المقابلتين اللتين تمتا بينهما بشأنهما بمضاهاة التوقيعات الواردة على الوثيقتين بالأوراق الرسمية الموجودة فى الديوان ، والمهورة بإمضاء النحاس باشا وإبراهيم فرج باشا .

ورأى حسن باشا يوسف أن لا فائدة ترجى من المناقشة فى عبارات الوثيقتين وما تنطوى عليه من قصد ، ورأيت أن أعدل بالحديث إلى غير هذه الناحية فسألته عن المفاوضات الجارية بين وزير الخارجية المصرية والحكومة البريطانية بشأن جلاء القوات البريطانية مصر ووحدة مصر والسودان . واغتنبت هو لهذا التحول فى الحديث وقال :

- لم تقدم هذه المحادثات خطوة . فصلاح الدين بك لم يكن يصنع كلما التقي بمستر بيغن أكثر من أن يلقى خطاباً يشرح فيه وجهة النظر المصرية فى الجلاء والوحدة ، ولا يتقدم فى المناقشة إلى ما وراء ذلك . فإذا التقي الرجلان بعد يوم أو يومين عاد صلاح الدين بك فالتى بالخطاب نفسه كرة أخرى . وأبدى مستر بيغن ما لديه من اعتراضات . ذلك

ما تشهد به محاضر المحادثات الموجودة عندنا في السراى . وسيبقى الأمر على ذلك إلى أكتوبر أو نوفمبر المقبل ، وبعدهما ينتقل الحديث من الجلاء وتثبيت إنجلترا ببقاء قواتها على قناة السويس ما بقيت الأزمة الدولية الحاضرة إلى مسألة السودان . وفيما حدث من مفاوضات إلى اليوم أنفق وزير خارجيتنا في أثناء مقامه بأمريكا وإنجلترا وفرنسا مائة وخمسة وسبعين ألفاً من الجنيهات ، غير خمس وسبعين ألفاً اعتمدت لوفد الأمم المتحدة الذى كان صلاح الدين بك يتولى رئاسته .

وأظهرت دهشتى لدى سماع هذه الأرقام العجيبة التى لم يعرف لها من قبل مثيل وقلت : وفيما أنفق هذا المبلغ الجسيم ؟ قال : للدعاية فيما يقولون . ربع مليون من الجنيهات ينفق بغير نتيجة . ولما عرفت ذلك قلت لزكى بك عبد المتعال إن ما حدث يدعو للاستقالة من وزارة المالية . لكن زكى بك لم يسمع يومئذ لمشورقى ، وبقى وزيراً للمالية حتى انتهز خصومه في الوزارة فرصة إحراجه وإخراجه منها .

قلت : وعلى هذا النحو يجرى الحكم في مصر اليوم . وكان جواب حسن باشا . . وما عسانا أن نصنع ، الحكم سيئ ، والمعارضة أقفلت الباب بيننا وبينها ، والبلد في هذا الموقف ينتظر .

قلت : المعارضة هي التى أقفلت الباب بينكم وبينها ! أم أنتم الذين ضربتم الباب بعنف في وجه المعارضة حين أصدرتم مراسيم ١٧ يونيو الماضى .

قال : المعارضة هي التى أقفلت الباب بالاستجواب ، إذ تعرضت فيه لرجل من رجال الملك .

قلت : أتريد أن تقول إن كريم ثابت رجل الملك أكثر منى أو من أى مصرى . فأطرق هنيهة لدى سماعه هذه العبارة ، ثم قال :

- إن الواجب يقتضى إبلاغ جلالة الملك كل مأخذ على الذين يتصلون به اتصالاً مباشراً قبل اتخاذ أى إجراء آخر ليرى في الأمر رأيه .

قلت : هذا صحيح وهو بعض ما تقضى به المجاملة الواجبة . ولكنه لا ينطبق البتة على ما حدث ثم أدى إلى الاستجواب . فالاستجواب قد تناول واقعة أو وقائع كانت معروفة عندكم تمام المعرفة . تناول استيلاء كريم ثابت باشا على خمسة آلاف جنيه بشيك حرره النقيب باشا من أموال جمعية المواساة . وهذه الواقعة قد أثبتتها محمود بك محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة يومئذ في تقرير الديوان ، فعلمت الوزارة بإثباتها ، فطلبت إليه

رفعها فلم يقبل ، فأبلغ الأمر إليك ، فتقابلت أنت مع محمود بك مرتين وأبلغته في ثانيتهما أن جلالة الملك لا يرى بأساً ببقاء هذه الواقعة في تقريره ، ثم كان أن استقال محمود بك من رئاسة الديوان حين رأى أن بقاءه في هذا المنصب غير مرغوب فيه . ومن بعد ذلك تقدم سؤال إلى مجلس الشيوخ في الموضوع قبل أن يقدم الاستجواب . مع هذا كله لم يتخذ أى إجراء .

هنا أطرق حسن باشا هنية ثم قال : كل هذا صحيح . وبعد هنية أردف :

— وهل الخمسة آلاف جنيه هي كل ما أخذ من الأموال العامة بغير حق .

دل الحديث من بعد على أن حسن باشا لم يقصد أن كريم ثابت باشا استولى على أموال أخرى بل كان يقصد إلى أن غيره استغل مركزه كذلك بغير حق . لكننى لم أثبت حين سمعت اعتراضه أن أجبت :

— كلا . ليست الخمسة آلاف شيئاً مذكوراً بالقياس إلى غيرها ، فقد أخبرنى المرحوم إسماعيل صدق باشا قبل سفره الأخير إلى أوروبا ، وكان قد جاء إلى رئاسة المجلس يحدثنى في أمر استقالته من عضوية الشيوخ ، أن كريم باشا استولى على خمسة وسبعين ألفاً من الجنيهات من اليهود الذين اعتقلوا أو وضعت أموالهم تحت الحراسة في أثناء حرب فلسطين للإفراج عنهم أو رفع الحراسة عن أموالهم . وقد علق صدق باشا على كلامه هذا بقوله : وها أنت ذا تشغل بالسياسة المصرية من ثلاثين سنة ولم تحصل على ثلث هذا المبلغ أو رבעه أو أقل من ذلك . وأجبت أنا يومئذ : وأنا راض عن عملى السياسى والحمد لله . وأضفت إلى ما سبق أن خمسة الآلاف قام الدليل على استيلاء كريم ثابت باشا عليها أما ما ذكره صدق باشا فلم يقم عليه دليل حاسم إلا ما ذكره من أن حرم كريم باشا اشترت أرض فضاء إلى جانبه وكتب إلى دولته أنها دفعت فيها أربعين ألفاً من الجنيهات ، ورغبت إليه ألا يطلب أخذها بالشفعة .

ورأى حسن باشا أننى اتجهت في إجابتى عن سؤاله غير الوجهة التى أرادها فقال :

— وهل كريم باشا هو وحده الذى استولى على أموال بغير حق . .

وأجبت : كلا . وأنا أعلم وأنت تعلم أن كثيرين من وزراء هذا العهد ومن أنصاره قد استولوا في صفقات القطن وفي الاستيراد والتصدير وفي غير ذلك على أموال طائلة بغير حق .

قال : وفي وزاراتكم أتم . ألم يحدث فيها مثل ذلك !
فأجبت : لم تكن للأحرار الدستوريين وزارة منذ استقالت وزارة محمد باشا محمود
عام ١٩٣٩ . أما اشتراكنا في الوزارات التي أتت بعد ذلك فلم يتح لنا المشاركة في هذا
النوع من الشؤون العامة ، ولا يسأل الأحرار الدستوريون فيها إلا عن الوزارات التي يتولوها
وعما أقره مجلس الوزراء .

قال : وعبد المجيد باشا إبراهيم صالح ، وأحمد باشا عبد الغفار . .
وسارعت إلى إجابته : أنا لا أعرف عن عبد المجيد باشا إبراهيم إلا مسألة زاما . وهذه
مسألة تولت النيابة تحقيقها وقد حدثت قبل أن يكون عبد المجيد باشا وزيراً . وقد طلب
إلى عبد المجيد باشا وإلى غيره ممن كانوا معه في مجلس إدارة الشركة المذكورة أن يدفعوا
مبالغ اعتبرتهم النيابة مسئولين عنها فدفعت كما دفعوا ، ثم استقال عبد المجيد باشا ، وقد
كانت استقالته على غير رأبي ، إذ أشرت عليه بالألا يستقيل ، فخشى بطش الحكم به
بعد إقالته . أما أحمد باشا عبد الغفار فقد أشرت عليه بعد أن نشر مصطفى بك فودة
مقالاته بأن يبلغ النيابة ، وقلت له : إذا رأيت في تصرفك ما يخالف المؤلف فالخير في أن
تستقيل . وقد أبلغ النيابة وأبلغ النقراشي باشا إذ ذاك أنه يرى أن يستقيل ، فلم يوافق
النقراشي باشا وحرص على بقاءه في الوزارة .

قال حسن باشا وكأنه يقاطعي :

- بل نحن الذين حمينا أحمد باشا عبد الغفار . السراي هي التي حمته ، وهي التي
حرصت على بقاءه في الوزارة .

وأجبت : ذلك ما لم أكن أعلمه . وإذا كنت بهذا القول تريد أن أحمد باشا كانت
عليه مسئولية ، وأنكم برغم ذلك حميتموه وأعفيتموه من نتائج هذه المسئولية فذلك شأن آخر .
قال : ولكن هذا هو الذي حدث .

قلت : وهذا هو الفرق بيني وبينكم . أنا طلبت إليه إذا رأى أنه خالف العرف المؤلف
أن يستقيل . وأنت تقول إنه خالف وأنكم مع ذلك حميتموه !
قال : على كل حال ذلك هو الذي حدث .

قلت : وعلى كل حال فما تقول إنه حدث إذ ذاك لا يبلغ أن يكون قطرة من بحر
فيما هو حادث اليوم من تلاعب في الحكم وفي الاستيراد والتصدير وفي المحاباة والمحسوبية
وفي كل شؤون الدولة من استغلال للنفوذ بكل صوره وألوانه .

قلت : وما عسانا نستطيع أن نصنع .. إننا لا نستطيع شيئاً .

قلت : لما حدثت مناقصة مزرعة الجبل الأصفر في سنة ١٩٣٨ ، وحين كان رشوان باشا محفوظ وزيراً للزراعة ، رأى الملك فاروق أن ما حدث لا يتفق مع نزاهة الحكم . ومع أن رشوان باشا لم تكن له شخصياً أية فائدة مما حدث فقد أبلغ جلالته محمد باشا محمود أن الخير في أن يستقيل وزير الزراعة سموً بنزاهة الحكم أن ترقى إليها شبهة ولو كانت باطلة . وقد اغتبط الناس يومئذ بهذه المشورة الملكية لأنهم كانوا ولا يزالون يريدون أن يكون جلالته الملك دائماً في مصر وخارج مصر ، النبراس المضي والنجم الساطع الذي يتطلع الكل إليه ويرى في حكمته ما يطمئن معه إلى مصير البلاد في الداخل والخارج . واستقال رشوان باشا وتولى غيره وزارة الزراعة . مع ذلك جرى تحقيق دقيق في الأمر استمر زمناً غير قصير . فأى جديد حدث حتى تغير الذي كان بالأمس والسلطات التي تشرف على الحكم هي هي لم تتغير .

قال : ألم أقل لك يوم التقينا في نيويورك في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٤٧ إن أمورنا في مصر قلّ الرجاء فيها .

قلت : لعلك لم تنس ما كان يدرس لنا في الحساب حين كنا تلاميذ في المدارس الابتدائية . كانت إحدى المسائل التي تطرح علينا أن فرداً كان يتسلق خشبة طويلاً كذا . وأنه كان يقفز عدد كذا قفزات في الساعة ، وفي كل قفزة يرتفع ثلاثة أقدام ثم يتحرك إلى أسفل قدمين . فإذا كان قد بلغ أعلى الخشبة بعد كذا من الدقائق فما طول الخشبة . هذه المسألة الحسابية التي كنا نعرفها أطفالاً تنطبق اليوم على السياسة المصرية أكثر مما كانت تنطبق على ذلك الفرد . فنحن في مصر الآن نقفز ثلاث خطوات في سبيل التقدم ثم نرتد إلى الوراء عشرين خطوة . ولو أن المشرفين على شئوننا العامة وجدوا من رقابة الرأي العام ومن رقابة من يملك الإشراف على تصرفاتهم ما لا يغريهم باستغلال النفوذ وسوء استعمال السلطة لكان شأننا غير هذا الشأن ، وحالنا غير هذه الحال .

قال : أوكد لك أنني لو كنت أملك بضعة أفدنة أطمئن بها إلى حياتي لآثرت الانسحاب إليها وترك منصتي .

قلت : الحمد لله أن لي أفدنة ليست كثيرة ولكنها تكفي لأعيش أنا وأولادي من غلتها ، ولذلك أستطيع أن أتابع عملي في الحياة السياسية لما أرى فيه مصلحة البلاد . قال : وهلا تزال ترى أن الاستجواب كان في محله !

قلت : ليس من شأن رئيس المجلس أن يحكم على استجواب إن كان في محله أو لم يكن ، بل المجلس هو المختص بالفصل في ذلك بعد مناقشة الاستجواب . ومع ذلك ماذا كان في الاستجواب ؟ لم يكن فيه إلى جانب مسألة كريم ثابت والخمسة آلاف جنيه غير فضائح الجيش . فضائح الجيش حققها النائب العام ورفع أمرها إلى القضاء ليفصل فيها . وذلك ما يسوغ الذى حدث بشأنها في الاستجواب كل مسوغ .

قال : فضائح الجيش وتحقيق النائب العام . بكرة تشوف . (غدا ترى) .

قلت : على أية حال هذا الذى حدث يسوغ الاستجواب ويجعل للحياة النيابية في مصر ما يبررها . .

قال : ألت أنت الذى قلت إن الحياة النيابية في مصر مسرحية من بدء الانتخابات إلى كل ما يجرى في البرلمان !

قلت : نعم . أنا الذى قلت لك ذلك . وهو صحيح ولازلت مقتنعاً به . لكنى رأيت وأرى أن هذه المسرحية يجب أن تصبح يوماً حقيقة واقعة ، ويجب أن نعاون جميعاً على ذلك حتى يآلف الرأي العام المصرى الحكم البرلمانى ويدرك معناه . ولا يكون ذلك ويجلسا البرلمان لا عمل لهما إلا الموافقة على ما تقدم به الحكومة من تشريعات والانتقال إلى جدول الأعمال في الاستجابات ، والاستجابة إلى السلم وغير السلم من مطالب النواب والشيوخ في الوزارات . وإنما يكون ذلك بأن يثبت البرلمان وجوده الحين بعد الخين على نحو ما فعل في هذا الاستجواب الخاص بأموال الموساة وفضائح الجيش .

قال : أتحسب أن البرلمان يستطيع في الوقت الحاضر وبالصورة التي تراها أن يوجه الرأي العام على النحو الذى تذكره .

قلت : لعلك تشعر معي بأن ما يحدث في البرلمان من نشاط يظهر له صدى قوى في الخارج . ربما لا يتجاوز هذا الصدى دائرة محدودة في انتشاره . لكن علينا أن نشجع مصدر الصدى حتى يكون البرلمان في يوم قريب أداة توجيه صالحة للحكم . وإنما يكون تشجيع البرلمان بأن يشعر الكل أن ما يجرى فيه لا يذهب صرخة في واد ، وبالأحرى لا يكون محل مؤاخذة للأعضاء الذين يبدون نشاطهم ما يثير هذا الصدى .

قال : لا تحسب إصلاح الأمور في مصر سيراً . لقد تحدثنا الآن عن كثير من شئون البلاد الداخلية والخارجية . وقد ذكرت أنت أن هذه الشئون ترتد ارتداداً مضطرباً إلى الوراء . وما ذكرته من ذلك يشهد بصحة ما قلته لك بنيويورك في سنة ١٩٤٧ أن أمر

مصر ميؤوس منه . قال هذه العبارة الأخيرة بالإنجليزية هكذا

The case of Egypt is a hopeless case

وأجبت : البركة فيكم .

فقال : أى أننا نحن المسئولون عن هذه الحال .

قلت : أنا لم أقل إلا أن البركة فيكم . فإذا فسرناها أنت على هذا النحو فتبعة التفسير عليك . وابتسمنا ، ورأيت أن الحديث طال ، وأنتى نقضت ما فى جعبتى وأدبت واجبى فى تصوير الحال ، واعتذرت أن أضعت من وقته ما أضعت واستأذنته فى الانصراف ، فصاحبنى إلى مصعد القصر واستمر حديثنا ونحن فى طريقنا إليه فلما بلغناه ، كررت عبارتى الأخيرة . البركة فيكم ، ثم ذكرت أننى تركت الصورة الفوتوغرافية للوثيقتين فى مكتبه فقال : « هما فى الحفظ والصون » .

وعدت إلى منزلى ، وفى الغد التقيت بدسوق أباطة باشا وأحمد على علوبة باشا وقصصت عليهما الحديث فقالا حسناً فعلت إذ نهبت إلى ما يجب التنبيه إليه . واعتقدت أن المسألة انتهت عند هذا الحد .

وفى الأسبوع الأخير من شهر مارس سافرت إلى أوروبا لأحضر اجتماع لجان الاتحاد البرلمانى الدولى ومجلس الاتحاد ، وكان مقرراً عقدهما بموناكو . وبعد انتهاء أعمال اللجان والمجلس سافرت إلى برن بسويسرا ثم إلى باريس وعدت إلى مصر فى منتصف أبريل . فلما التقيت بعلوبة باشا أبلغنى أن حسن باشا يوسف اتصل به فى أثناء سفرى وذكر له أنه تحقق من أن الخط المنسوب إلى محمود بك شوقى ، الذى كُتبت به الوثيقة الثانية ليس خط محمود بك ، وأنه لذلك يشك فى صحة الوثيقتين ولهذا أعاد الوثيقتين إلى علوبة باشا بعد أن بقيتا عنده ، منذ تركتهما أنا بمكتبه فى القصر ، بضعة أسابيع . ولم أعر الخبر من العناية إلا ما يستحقه ، وقلت لعلوبة باشا : هذه مسألة فرغ منها نهائياً . ولم أفكر فى أمر الوثيقتين من بعد . لكن بعض الصحف نشرت ، قبيل سفرى لحضور اجتماع موناكو للاتحاد البرلمانى الدولى ، إننى قابلت حسن باشا يوسف ، ولما كانت مثل هذه المقابلة محل تساؤل من كثيرين لأن حجاباً حدث بين المعارضة والقصر منذ مراسم ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ ، ثم ازداد كثافة حين بعثت المعارضة بكتابها إلى جلالة الملك فى أكتوبر من تلك السنة تحتج فيه على تصرفات الوزارة القائمة ، لهذا رأيته فى حل بعد هذا النشر فى الصحف من أن أذكر السبب الذى أدى للمقابلة ،

وترددى فيها ، واستشارنى إبراهيم عبد الهادى باشا ، وما دار من حديث بينى وبين رئيس الديوان بالنيابة ، وما كنت لأفضى بشيء من هذا كله لولا النشر فى الصحف . فقد اتفق حسن باشا يوسف وعلوبة باشا على ألا تخرج المسألة من بينهما إلا لى أنا ، وألا أذكر أنا عنها شيئاً لأحد . وكانت المقابلة بعد هذا الذى اتفق على عدم إذاعته . فلما أذيع نبؤها لم يكن بد من أن أقص كل ما حدث على كل رجل فى المعارضة سألنى عنها .

ولقد حدث بعد سفرى إلى أوروبا مباشرة أن أثير فى مجلس الشيوخ استجواب كنت قد قدمته إلى المجلس عن المحادثات بين وزير الخارجية المصرية ووزير الخارجية البريطانية ، وكان قد تأجل غير مرة إجابة لطلب الوزير . فلما شرحت الاستجواب ذكرت فيه أن وزير الخارجية أنفق فى الدعاية للمسألة المصرية فى أثناء وجوده بأمريكا رئيساً لوفد مصر لدى الأمم المتحدة ، وفى أثناء مقامه بأوروبا فى لندن وباريس ومحادثات مستر بيفن وزير الخارجية البريطانية مبلغ مائة وخمسة وسبعين ألفاً من الجنيهات إذا أضيفت إلى ما أنفقته وفد الأمم المتحدة وقدره خمسة وسبعون ألفاً بلغت ريع مليون من الجنيهات وتلك هى الواقعة التى قصها على حسن باشا وذكر معها أنه أشار على الدكتور زكى بك عبد المتعال أن يستقيل بسببها فلم يقبل . على أننى حين ذكرت القصة بمجلس الشيوخ لم أنسبها إلى حسن باشا ولا إلى شخص معين ، بل ذكرت أنها رويت لى ، وأن العهدة فيها على الراوى . فلما رد وزير الخارجية على استجوابى كذب هذه الواقعة وذكر أنه لم ينفق فيما خلا الخمسة والسبعين ألفاً التى اعتمدت لوفد الأمم المتحدة ، غير عشرة آلاف من الجنيهات .

وقد أثار تكذيبه هذا ضجة فى المجلس كنت قديراً على القضاء عليها بذكر المصدر الذى استقيت منه الخبر ، وذكر اسم حسن باشا يوسف . لكننى لم أفعل إثارةً منى للمحافظة على سرية الحديث الذى دار بيننا عن أن تلوكة الألسن .

انقضت أسابيع من عودتى لأوروبا لم يجد فيها جديد فى أمر الوثائق التى قيل إنها غير صحيحة ، ولا فى أمر الحديث الذى دار بينى وبين حسن باشا يوسف ، واقتنعت كذلك بأن المسألة طويت إلى غير عودة .

وإنى لنى متزى يوماً إذ تحدث إلى عبد الرحيم بك غنيم النائب العام تليفونياً وأخبرنى أنه يريد زيارتى . ودهشت وأخذت أسائل نفسى عن سبب هذه الزيارة . ولم بدر بخاطرى قط أنها تتعلق بموضوع الوثيقتين . فقد نسيت هذا الموضوع واعتقدت أنه

دفن نهائياً إلى غير بعث .

نزلت إلى غرفة الاستقبال في الموعد الذي اتفقنا على حضور النائب العام فيه . وحضر وتبادلنا التحية وجلسنا فأخبرني أنه تقدم إليه بلاغ من مصطفى النحاس باشا والأستاذ إبراهيم فرج وزير البلديات يذكران فيه قصة الوثيقتين وأنهما مزورتان ، وأنهما قدمتا إلى الديوان الملكي فأضيفت بذلك إلى جريمة التزوير جريمة استعمال أوراق مزورة . فرويت له القصة من أولها ، حين جاءني حسن باشا عبد الوهاب وذكر لي أمر الضابط الذي يستطيع إحضار هذه الوثائق . وما دار بيننا من حديث وما كان من أمر علوبة باشا ومقابلته حسن باشا يوسف ومضاهاتهما الورقتين على أوراق بالقصر ، وحرص حسن باشا على مقابلتي أنا ، لكنني لم أرو من الحديث الذي دار بيني وبين حسن باشا إلا ما تعلق بأمر الوثيقتين ، فلم أذكر شيئاً مما ذكره عن المفاوضات وعن الاستجواب وعن فساد الحكم وعن كل ما قصصته في هذا الفصل . ونختم حديثي بأن حسن باشا رد الورقتين إلى علوبة باشا وأخبره أنه تأكد من أن خط الوثيقة الثانية ليس خط محمود بك شوقي ، وأنا اعتبرنا المسألة منتهية عند ذلك .

أتممت حديثي فسألني عبد الرحيم بك : أليدك مانع من تدوين أقوالك هذه في المحضر الذي أدلى فيه النحاس باشا وإبراهيم بك فرج بأقوالهما ؟ قلت : كلا . لا مانع عندي . قال : كاتب النيابة في السيارة ومعه المحضر ، فهل تسمح بدعوته ؟

استدعينا الكاتب فجاء ومعه المحضر فأطلعني النائب العام على البلاغ المقدم من النحاس باشا والأستاذ إبراهيم فرج ثم طلب إليّ إملاء ما ذكرته له ، فانتقلنا إلى غرفة مكنتي ليكون سكرتير النيابة مستريحاً في عمله . فأملت في المحضر كل ما لدى من معلومات في الموضوع وأضفت إلى الإملاء أن أخرجت من مكنتي الصورة الفوتوغرافية للوثيقة الأولى المكتوبة على الآلة الكاتبة ، والصورة السلبية للوثيقة الثانية التي قيل إن صليها بخط محمود بك شوقي لأنني لم تكن لدى منها صورة إيجابية . وأعتقدت بعد الإفضاء بكل ما عندي أن النائب العام سيأمر الكاتب بأن يطوى محضره وسيعتبر الحادث من جهتي منتهياً . فما كنت أظن ، ولا كان يدور بخلدني ، أن يرى النائب العام في أقوالى غير الصورة الواضحة للحقيقة الناصعة . وما كنت أظن ، ولا كان يدور بخلدني أن تتخذ العدالة أداة من أدوات النضال السياسى أو أن تهباً لها أسباب مصطنعة تمكنها من أن تكون هذه الأداة .

لكنني تبينت بعد قليل أنني مبالغ في حسن الظن . وقد رأيت النائب العام يوجه

إلى أسئلة يريد بها أن يقول إن الظواهر أمامه تدله على أنني أعلم ، أو أنني كان واجباً على أن أثبت في غير عناء ، أن الوثيقتين مزورتان ، وأنتي لذلك شاركت في استعمالهما بتقديمهما إلى رئيس الديوان بالنيابة وأنا أعلم بتزويرهما . وقد تولتني لهذه الأسئلة دهشة أشد الدهشة . وقد قلت له وأثبت في محضره أنني كنت ولا أزال أرجح صحة هذه الوثائق ، وأن حسن باشا يوسف ضاها توقيع النحاس باشا وإبراهيم بك فرج على ما عنده من أوراق رسمية . وذلك بحضور علوبة باشا ، فدلتهما المضاهاة على تمام الشبه بين التوقيعات على الوثيقتين وما ضاهاها عليه من أوراق رسمية ، فكان واجب النائب العام أن يتخذ هذه الأقوال التي أدليت بها حجة مسلمة وأن يتجه بالتحقيق وجهة أخرى إن شاء . فما كان لمن له مثل ماضى ومثل مكاتبتى أن يقول غير الحق . لذلك استهجنتم تصرف النائب العام حين بدأ يوجه إلى أسئلة فيها معنى الريية في أنني أعلم أن الوثائق غير صحيحة ، وأظهرت له هذا الاستهجان واضحاً ، قلت له : وهل تتصور أنت أنني أستعمل أو أشير باستعمال ورقة أعلم أنها مزورة ؟ هذا بطبعه غير معقول . فلم يجب على هذا الاعتراض بأكثر من قوله : إن واجبي يقتضى أن أحقق كل نقطة تعرض أمامي . ولم أر أن أناقشه في هذا الاتجاه العجيب ، لأننى شعرت أنه أحد رجلين : رجل مغلوب على أمره فلا حيلة له في أن يسلك هذا المسلك مع ادعاء أنه يؤدي ما يعتقد أنه واجبه محافظة على كرامته وكرامة منصبه ، أو رجل لا يعرف واجب التحقيق وواجب المحقق . ولا فائدة في الحالين من مناقشته . وجمال بخاطري أن أرفض الإجابة عن أسئلته ، ثم رأيت الرفض يقوى حجته في ضرورة سؤالي ، فجاريته ولم أترك سؤالاً وجهه إلا أجبت عنه وإن بلغ من الإغراب حداً لا أحب أن أصفه .

وزاد في دهشتي أنه طلب إلى الكاتب فأخرج من ملف البلاغ المقدم من النحاس باشا وإبراهيم بك فرج صورة فوتوغرافية للوثيقتين اللتين يجري التحقيق بشأنهما وأطلعني عليهما . من أين حصل المبلغان على هاتين الصورتين ؟ ثمة احتمالان لا ثالث لهما : فإما أن يكون الشخص الذى أحضر إلينا هذه الوثائق قد صنع مثل هذا الصنيع مع النحاس باشا ، وإما أن تكون الصورتان قد أخذتا من الصورتين اللتين تركتهما في مكتب حسن باشا يوسف يوم قابلته . واستبعدت أنا الفرض الأول ، لأنه لا يؤدي إلى علم النحاس باشا بأن علوبة باشا أو بأننى قابلت حسن باشا يوسف وتحدثت معه في أمر الوثيقتين . لم يبق إذن إلا الفرض الثانى ، وهو أن يكون حسن باشا قد سمح بأخذ صور فوتوغرافية من الصور

التي تركتهما له وقال لى إنهما « فى الحفظ والصون » . وهذا هو الفرض الذى أكدته وأثبتته فى محضر النيابة . ولكننى تساءلت مع ذلك . كيف سوغ رئيس الديوان لنفسه أن يفعل هذه الفعلة وهو الذى طلب ألا يتجاوز الحديث فى هذا الأمر ثلاثة رجال . . هو وعلوبة باشا وأنا . لهذا دهشت . لكن خفف من دهشتى أنه رجل يعمل لحساب غيره ، فإذا أمر وجب عليه أن ينفذ الأمر .

وإذا كان حسن باشا يوسف قد سمح بأخذ الصورتين اللتين أرفقنا ببلاغ النحاس باشا فمن الذى أوصل هاتين الصورتين إلى النحاس باشا ليقدمهما مع بلاغه ؟ فقد ذكرت الصحف بعد حين أن النحاس باشا كان يوماً فى حضرة جلالة الملك ، وأن كريم ثابت باشا المستشار الصحفى للديوان الملكى ، حمل مظروفاً إلى جلالته فسلمه الملك إلى النحاس باشا وأن صورتنا الوثيقتين كانتا فيه ثم صدر بلاغ رسمى بتكذيب هذه الواقعة ، ثم لم تسأل النيابة الصحف التى نشرتها عن الدليل عن صحتها .

استمر النائب العام يسألنى وأنا أجيبه ساعتين ونصف الساعة ، ثم إنه أقفل محضره وسألنى إن كنت أريد أن أقرأه قبل أن أوقعه فلم أرد أن أحمل نفسى هذا العناء اطمئناناً منى إلى ذمة الكاتب . ووقعت المحضر فلما آن للنائب العام أن ينصرف قلت له : كان الله فى عونك . وأجابنى : بل كان فى عونكم أنتم .

وقبل الظهر من غد ذلك اليوم خاطبنى النائب العام تليفونياً بأنهم أحضروا « هجرس » الذى ذكرت كنيته فى التحقيق ، وأنه سيأله فى الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر ، وسألنى إن كنت أريد أن أحضر سؤاله ، فأجبت أنه هذا الموعد لا يوافقنى ، وأنتى لا يهمنى أن أسمع ما يقوله هجرس لأننى لم أره قط ، واتفقنا على أن أذهب إليه بدار النيابة فى الساعة السابعة من المساء . فلما دخلت عليه أخبرنى أنه سأل « هجرس » ، وأن « هجرس » اعترف بأنه لم يقابلنى ، وذكر الوقائع التى ذكرتها وأضاف إليها أنه أخذ مبلغاً من علوبة باشا ، وروى أموراً أخرى لا تتصل بى . وأراد النائب العام أن يسوغ إزعاجه إياى ودعوته لى على الرغم من أن أقوال هجرس ليس فيها ما يقتضى هذه الدعوة ، فسألنى عما إذا كانت الوثائق التى اطلع عليها حسن باشا يوسف عندى ، فقلت له : لقد ذكرت لك أنها ردت الى علوبة باشا ولا تزال عنده ، فرجائى فى أن أخطب علوبة باشا تليفونياً من مكعبه ليرسلها مع سائق سيارة النائب العام الذى سيذهب معه بطاقة منى وخاطبت علوبة باشا وجاء السائق بالصور الفوتوغرافية للوثائق فأودعت فى التحقيق ، كما أودع إقرار كتابى

بخط هجرس وتوقيعه يؤكد صحة الوثائق وأن أصلها موجود في المفوضية الروسية . اعترف هجرس بهذا الإقرار فاستأذنت النائب العام وانصرفت مقتنعاً من أن ما أسموه تحقيقاً قد انتهى بالنسبة لي . لكن التليفون دق بعد يومين فخاطبني النائب العام واعتذر عن إزعاجي ثم طلب إلى أن أزوره زيارة أخرى بمكتبه مساء ذلك اليوم . وذهبت إليه فسألني بعض أسئلة لا قيمة لها ثم أخبرني أن التحقيق هداهم إلى مصدر هذه الأوراق المزورة وأنهم ضبطوا أصول الورقتين محل التحقيق كما ضبطوا أوراقاً كثيرة أخرى مزورة كذلك . وإنما اهتموا إلى هذا المصدر بعد أن أخبرهم محمد سليمان هجرس أن الذي سلمه الوثيقتين لم يكن موظفاً بالمفوضية الروسية ، بل كان موظفاً بالسكة الحديد المارية اسمه عبد العزيز جاد الحق ، وأن جاد الحق هذا يتصل بالمفوضية الروسية عن طريق موظفين ثلاثة منهم فئاتان ، فلما أدلى هجرس بهذه الأقوال فتشت النيابة منازل عبد العزيز جاد الحق ، فله أكثر من منزل واحد لأن له أكثر من زوجة ، فوجدت في منزل له بناحية « طرة » غرفة ملأى بهذه الأوراق المزورة ، ومن بينها أصول الورقتين اللتين أعطيت إلينا صورتها . وأطلعني النائب العام على أوراق أخرى مزورة ذكر أن النيابة ضبطتها من بينها خطاب موجه إلى المفوضية الروسية أيضاً بالإمضاء سيف الإسلام عبد الله ، الأمير اليمنى ، يتحدث فيه عن بترول اليمن وعن عروض قدمت لاستغلاله حديث من يعرف شئون اليمن حق المعرفة . وأبدى النائب العام اغتباطه بالعثور على مصدر هذه الأوراق المزورة ، وشاركته في هذا الاغباط وقلت له : الآن تستطيع أن تتصرف في القضية مطمئناً ، قال : كلا . بل لا بد من سؤال علوبة باشا وحسن باشا عبد الوهاب وهما عضوان في مجلس الشيوخ فلا بد من رفع الحصانة عنهما . قلت . . . أو ما أنت ستسألها كشاهدين فلا ضرورة لرفع الحصانة . قال : واو . أنا أخشى أن تثار هذه المسألة وتكون موضع مناقشة حين تثار في المجلس ، وأنا لا أريد هذا .

أما إذا كان لا بد من رفع الحصانة عنهما لسؤالهما فأطمئنتك عن علم أن الأمر سيتم من غير مناقشة في المجلس . فاستصل أنا بالرجلين وأطلب إليهما حين يبلغ إليهما طلب رفع الحصانة عنهما ، أن يكتبنا إلى رئيس المجلس بالموافقة على رفع الحصانة ، فيستطيع رئيس المجلس عند ذلك أن يجمع لجنة العدل بصفة مستعجلة ، وأن تقدم اللجنة تقريرها إلى المجلس في اليوم نفسه فيوافق المجلس عليه من غير مناقشة ، وتسال الرجلين في اليوم التالي فينتهى هذا التحقيق .

ولست أنكر أنني كنت جد حريص على انتهاء التحقيق ، حريصاً كذلك على أن يسمع النائب العام أقوال حسن باشا يوسف . وقد أفضيت إليه برغبتي في ذلك فكان جوابه : لا أرى أية ضرورة لسماع حسن باشا ما دمت قد قررت أن الأوراق عرضت عليه . قلت : ولكنها عرضت عليه للتحقق من صحتها أولاً . وهذا أساسي . فقال : لست أرى ضرورة لسماعه . وقدرت عند ذلك أنه مقتنع بالواقع الذي رويته له ، فازددت حرصاً على إنهاء التحقيق .

وإنما حرصت على هذا الإنهاء لأن النائب العام كان قد أصدر أمراً يحظر به على الصحف نشر أنباء التحقيق اعتماداً على المادة ١٩٣ من قانون العقوبات . لكنه أصدر هذا الأمر بعد أن كانت بعض الصحف المؤيدة للحكومة قد نشرت ما أرادت الحكومة نشره . وكان النائب العام يعد برفع الحظر متى انتهى التحقيق ، ويعترف بأن من حقنا أن نرد على ما نشره لولا أن مصلحة التحقيق توجب عليه التمسك بأمر الحظر إلى أن يتم هو إجراءاته . لهذا عاوته بالرأى حين أصر على رفع الحصانة عن علوبة باشا وحسن باشا عبد الوهاب حتى تجرى الأمور بأسرع ما استطاع .

وخاطبت علوبة باشا وحسن باشا عبد الوهاب وذكرت لهما ما حدث . فلما أبلغا طلب رفع الحصانة كتبنا إلى رئيس مجلس الشيوخ بموافقتها على رفعهما ، وأقر المجلس هذا الإجراء في نفس اليوم ، يوم الاثنين . وفي يوم الثلاثاء أول أيام رمضان طلبهما النائب العام ليذهبا إليه ، وطلب إلى أن أحضر ، فذهبت مع علوبة باشا ، فألقينا حسن باشا عبد الوهاب سبقنا وعلمنا أن النائب العام سأل . وقد استمر يسأله من الساعة الثانية إلى الساعة العاشرة ، واستمر يسأل علوبة باشا من الساعة العاشرة والربع إلى ما بعد منتصف الليل . فلما ذهبت إليه بعد سؤالهما قال : لقد قرر الباشاوات كل ما ذكرته فليس لدى ما أسألك عنه . قلت : لعل هذه السهرة في الثيابة هي تحية رمضان ، ولعل سعادة النائب يستطيع التصرف في التحقيق الآن . قال : لقد أحلت الأوراق التي ضبطناها عند عبد العزيز جاد الحق إلى إدارة الطب الشرعي لإبداء الرأى في تزويرها .

ورفع النائب العام قراره بحظر النشر غداة ذلك اليوم فكتب محرر مجلة روز اليوسف مقالاً عن التحقيق وموضوعه جاء فيه . . .

« إنه حادث كان يجب أن يمر كما يمر أى حادث تصادم ، أو حادث نشل محفظة وجيه ، مما تنشره الصحف في عمود أخبار البوليس . . . فهو نتيجة طبيعية لنظام الحكم

الذى يعتمد على إفساد الذمم وشراء الضمائر والتحريض على الوشاية والتجسس . . .

« وقد ثبت من التحقيق أن المتهمين في هذا الحادث كانوا من عملاء وزارة الداخلية الذين يتعاونون مع البوليس السياسى واعترف فؤاد باشا سراج الدين بأنه كان يشتري الوشايات من هؤلاء المتهمين . . . فليس بمستغرب بعد هذا أن يقوموا بتزوير خطاب أو وثيقة طمعاً في زيادة الربح الحرام الذى تعترف به الدولة وتصرفه من الخزنة العامة . . .

« وهم - أى هؤلاء المتهمين - ليسوا في هذا الحادث جناة ، بل هم ضحايا . . . ضحايا النظام الذى أفسد أخلاقهم ، وقتل ضمائرهم ، وأرشدهم إلى الطريق الدنس الذى يرقون منه . . . ضحايا الأساتذة الكبار المحترمين الذين علموهم أن للوشاية ثمناً وللوقعة أجراً وللدس على الأبرياء مكافأة . . . (١)

ورأيت الفرصة مناسبة لبيان وجهة نظرى في هذا الأمر فبعثت إلى روز اليوسف بخطاب هذا نصه (٢) :

. . . رئيس تحرير روز اليوسف

أدليت في العدد الأخير من مجلتكم يبحث دستورى أثارته الوثائق التى تنسب إلى النحاس باشا أنه اتصل بالمفوضية السوفيتية وذلك لمناسبة اطلاع رئيس الديوان الملكى على هذه الوثائق . وذهبت إلى أن القصر ليس جهة مختصة وأن غاية ما يملكه هو أن يحيل هذه الوثائق إلى الوزارة ، ورأيت لذلك أن اطلاع حسن باشا يوسف كان عملاً غير دستورى أملتة فكرة رجعية لم يكن لى أن أقرها ، بل كان الواجب يقتضى تقديم هذه الوثائق إلى البرلمان أو إلى الصحف أو إلى النحاس باشا نفسه .

واسمحوا لى أن أحالف رأيكم في هذا الموضوع سواء من الناحية الدستورية أو من الناحية العملية :

فما أحسبكم ترون أن إرسال الوثائق إلى النحاس باشا كان منتجاً . ولو أنها أرسلت إليه لبادر إلى تكذيبها - ولو كانت صحيحة - ولأثار من الضجة حولها ما أثار اليوم لأغراض حزبية . . . هذا فضلاً عن أنه طرف في الموضوع فلا يجوز أن يكون حكماً فيه .

وقد فكرنا في تقديم هذه الوثائق إلى البرلمان ، وفي إرسالها إلى الصحف ، ثم قدرنا أن النحاس باشا سيكذبها ولو كانت صحيحة ، وسيثير حولها ضجة ضخمة ليصرف الناس

(١) مجلة روز اليوسف السنة ٢٦ العدد ١٢٠٠ الصادر في ١٢ يونيو ١٩٥١ . ص ٣ .

(٢) مجلة روز اليوسف العدد ١٢٠١ الصادر في ١٩ يونيو ١٩٥١ ص ٤ .

عن التفكير في أمر وزارته ، وما هي سادرة فيه من غي أثار في الأرض الفساد .

ولا كان أكبر همنا يوم حصلنا على الوثائق أن نصل إلى تأكيد لا يرق إليه الريب في أمر صحتها وذلك رغم ما قام به علوبة باشا من إجراءات رجحت عندنا هذه الصحة ، لهذا رأينا أن نلجأ إلى رجل تكون تحت يده أوراق رسمية تحمل توقيع النحاس باشا وإبراهيم فرج باشا ، فلجأنا إلى رئيس الديوان الملكي بالنيابة وأطلعته علوبة باشا على الوثيقتين للتحقق من صحتها . وكان تفكيرنا أنه إذا ثبتت هذه الصحة ثبوتاً يقينياً كان لديوان جلالة الملك أن يرتب على ذلك ما يراه من النتائج الدستورية ، وكان لنا من جانبنا أن نرتب عليه ما نراه سواء في البرلمان أو خارج البرلمان .

ولو أن حسن باشا يوسف تيقن من صحة الوثائق ، وأفضى بيقينه هذا إلى جلالة الملك لكان من حق جلالته الدستوري أن يشير برأيه في هذا الموضوع على رئيس وزرائه ، إن رأى إبداء هذه المشورة . ولرئيس الوزارة بعد ذلك أن يكون له رأيه في الموضوع . فهو المسئول أولاً وآخرأ عن تصرفه بحكم الدستور .

ولجلالة الملك حقه الدستوري في المشورة . ذلك ما يجري به الفقه الدستوري وما يستفاد صراحة من نص الدستور على أن أوامر الملك لا تخلى الوزراء من المسؤولية ولا تكون نافذة إلا إذا وقعها الوزير المختص .

لم يعطئ رئيس الديوان بالنيابة إلى صحة الوثائق بعد أن بقيت عنده أياماً عدة ، فردها إلى علوبة باشا ، واعتبر هو من جانبه ، واعتبرنا نحن من جانبنا أن المسألة انتهت عند هذا الحد . وكنا نعتقد أنها لن تثار من بعد لأن الصورة الفوتوغرافية للوثيقتين ردت إلى علوبة باشا ، وذكر رئيس الديوان بالنيابة أنه لم يبق عنده من هذا الموضوع أثر .

كيف حصل النحاس باشا على صورة فوتوغرافية أخرى للوثيقتين فقدمها إلى النيابة مع بلاغه المشترك مع إبراهيم فرج باشا ؟!

لقد كذب رفعتة أنه تسلمها من القصر ، ولم تحقق النيابة كيف وصلت إليه . ولم تسأل حسن باشا يوسف في هذه المسألة ولا في غيرها ، مع أن اسمه ورد في التحقيق غير مرة ومع أنني طلبت سؤاله .

أحسبكم بعد الذي تقدم ، توافقوني على أن حرصنا على معرفة الحقيقة معرفة يقينية هو الذي دفع علوبة باشا - بموافقتي - فأطلع حسن باشا يوسف على هذه الوثائق للتحقيق من صحتها ، فإذا كانت صحيحة ترتبت عليها النتائج الدستورية التي أشرنا إليها . والرأي

الدستورى فى هذه النتائج هوما ذكرت ، وهوالمتفق مع التقاليد المتبعة فى البلاد الدستورية كلها .
فالقصر يملك من أسباب تحقيق الوثائق ما لا يملكه غيره وإن لم يكن سلطة تشريعية
ولا سلطة تنفيذية ولا سلطة قضائية .

ثم إننى أحسبكم توافقونى أخيراً على أن الضجة التى أثرت حول هذا الموضوع ،
إنما كانت زوبعة فى فئجان ، قصد بها إلى ستر تصرفات الوزارة فى المسألة القومية ونكوصها
فى عهدنا إلى الوراء ، وستر تصرفاتها فى شئوننا الداخلية التى دب فيها الفساد من كل جانب .
وأدع المسألة الدستورية الآن وأتحدث فى الموضوع من حيث هو : لقد قدم النحاس
باشا وإبراهيم فرج باشا بلاغاً للنيابة يتهمونى فيه بأننى استعملت أوراقاً مزورة مع علمى
بتزويرها ، وهما يعلمان بغير شك أن اتهامهما كاذب ، ومع ذلك جارنهما النيابة ، وحققت
بلاغهما وطلبت فى أثناء التحقيق رفع الحصانة عن رجل كان وزير عدل ومستشاراً فى
التقضى ومستشاراً فى الاستئناف هو أحمد على علوبة باشا ، وعن رجل آخر من رجال
الجيش العظام تولى كبرى مناصبه جميعاً ، هو اللواء حسن باشا عبد الوهاب .
ما معنى هذا وما دلالة ؟

معناه أن النحاس باشا يريد بالناس أن يعتقدوا أن النضال السياسى يميز لرجل تولى
رئاسة أكبر هيئة تشريعية فى البلاد خمس سنوات ونصف السنة أن يستعمل أوراقاً مزورة
مع علمه بتزويرها .

وأن النحاس باشا يريد بالناس أن يعتقدوا أن النضال السياسى يميز لرجل كان وزيراً
للعدل وقاضياً فى أكبر هيئة قضائية فى البلاد أن يرتكب مثل هذه الجرائم ، كما يميز
لواء عظيم من رجال الجيش أن يفعل مثل ذلك .

إذا كان هذا هو رأى النحاس باشا فهلا يكون معناه أنه هو نفسه يميز لنفسه أن يرتكب
الجريمة فى سبيل النضال السياسى ، وأقل جريمة يرتكبها هى تقديم البلاغ الكاذب ١٩

وإذا كان ذلك شأن عظماء مصر ، فأى مكانة تطمع أن تحتلها بين الأمم ٢٠
وإذا كانت النيابة لا ترى أن تسأل رئيس الديوان الملكى بالنيابة سموً بمركزه عن
السؤال ثم هى مع ذلك تطلب رفع الحصانة عن عضوين عظيمين من أعضاء البرلمان ،
وهى تعلم سلفاً أنهما لم يرتكبا إثماً ، فما عسى أن يوصف به هذا التصرف فى أمة متمدينة ؟
لا أريد أن أطيل فى التعليق ولكن أشعر بالأسف أن تتدهور القيم الأخلاقية فى نفس
من يتولون أمر هذه البلاد إلى هذا الحضيض .

إن لى نصيحة أسوقها إلى الذين دفعهم الحظ الطيب أو العاثر إلى الاشتغال بالسياسة ،
 ألا يزوجوا بالقضاء فى نضالهم وخصوماتهم . فالقاضي المنصف فى النضال السياسى هو الرأى
 العام وهو الذى يميز الخبيث من الطيب وإن أعجبه فى بعض الأحيان كثرة الخبيث . .
 وفى الله مصر شر الذين يتشدقون بحبها ، فأكثرهم - إن صدق هذا الحب - كالدبة
 التى أرادت أن تنفذ صاحبها الصياد من ذبابة فأودت بحياته .
 وتفضلو

محمد حسين هيكل

كنت أتوقع أن يتصرف النائب العام فى التحقيق بعد يومين أو ثلاثة أيام من تحويله
 الوثيقتين إلى إدارة الطب الشرعى . بل الواقع أننى لم أفهم علة لهذا التحويل بعد أن ضبط
 البوليس أصول الوثيقتين مع أوراق أخرى من فصيلتهما بمنزل عبد العزيز جاد الحق .
 فإنما رجع صحتهما ما قيل من أنهما كانتا بملفات المفوضية الروسية . ولقد ذكر لى
 النائب العام يوم أظفنى على الوثائق التى ضبطت بمنزل جاد الحق هذا أن القضية أصبحت
 قضية تلبس بالتزوير ، فأحالتها بعد ذلك إلى إدارة الطب الشرعى لم تزد عن أنها استكمال
 شكلى للإجراءات كان من اليسير الاستغناء عنه ، وكان فى مقدور النائب العام على
 أية حال أن يضع قراره بالتصرف فى التحقيق ليعلنه ساعة يصله تقرير الطب الشرعى
 بتزوير الوثائق .

مع ذلك انقضى أسبوع وانقضى أسبوعان ولم يعلن القرار ولم يعرف أحد أقدمت
 إدارة الطب الشرعى تقريرها أم لم تقدمه . وفى هذه الأثناء جعلت أفكر فى هذه التحقيقات
 وفى إجراءاتها وما تدل فى رأى عليه . لقد زارنى النائب العام بمنزلى فأفضيت إليه بكل شئ
 لأننى اعتقدت أن المجاملة هى التى دفعته ليحضر عندى ، أنا الوزير السابق ورئيس
 مجلس الشيوخ السابق ، فلا يكلفنى عناء الانتقال إلى النيابة . وقد أملت عليه فى محضر
 التحقيق كل هذه المعلومات : مع ذلك جعل يسألنى ساعتين كاملتين أسئلة ما أشك فى أنه ،
 بذلك العادى ، كان يقدر أنها لا تقدم ولا تؤخر . أترأه كان يصنع هذا الصنيع لو أن
 البلاغ الذى كان يحقق مشتملاته قدم إليه من أحد الأفراد ، ولم يقدم إليه من رئيس
 الوزراء ومن وزير معه ؟

وزاد من عجبى ما علمته بعد انصراف النائب العام من منزلى من أن المنزل أحيط
 برجال البوليس السرى ، ثم ما نشرته الصحف فى الصباح الباكر غداة التحقيق من أن

النائب العام فتش منزلى . كان هذا البوليس السرى الذى أحاط بالمنزل موكلأ بمهمة تتصل بتفتيش المنزل إذن لأن هذا التفتيش كان محتملاً . أليس ذلك عاراً يدمغ جبين الحكم فى أى بلد يجرى فيه شئ من مثله ؟ فما الذى يدعو إلى التفتيش فى تحقيق مسألة من هذا القبيل ، حتى لو أن البلاغ كان مقدماً ضد شخص عادى ، بل ضد شخص ذى سوابق . إن الورتين اللتين كان التحقيق يجرى بشأنهما إنما كانتا صورتين فوتوغرافيتين . أظن النحاس باشا أم ظن النائب العام أنتى زورت أصول هاتين الورتين ، وأن هذه الأصول كانت عندى ، وأن التفتيش كان المقصود به أن يعثر المحقق عليهما ؟ إن يكن ذلك قد دار بخاطر أحد من هؤلاء السادة فما بالهم لم يفتشوا ؟ وإن لم يكن هذا الغرض قد دار بخواطرهم فعلام هذه الضجة إلا أن يكون الغرض منها التشهير لمجرد التشهير ، وإشراك النيابة ، وهى إحدى سلطات العدالة ، فى هذا التشهير ؟ وإذا كان ما دار بخاطرهم مقصوراً على البحث عن الصور الفوتوغرافية التى قدمت إلى رئيس الديوان بالنيابة ، أفما كان واجباً عليهم أن يسألوا رئيس الديوان بالنيابة قبل أن يسألونى ليدكر لهم أن علوبة باشا قدم إليه الأوراق بغية التأكد من صحة التوقيع عليهما أو عدم صحته ، وأنه رأى مع علوبة باشا مطابقة التوقيعات للإمضاءات الواردة على الأوراق الرسمية الموجودة بالديوان الملكى ، ثم ليدكر أنه رد الأوراق لعلوبة باشا ولم يردها لى ؟ . هذه أوليات درساها فى تحقيق الجنائيات ، وكنت ألقبها على طلبة قسم العلوم الجنائية بالجامعة المصرية حين كنت أدرّس فيها تحقيق الجنائيات العملى . أفغابت هذه الأوليات عن النائب العام لأن البلاغ الذى أدى إلى التحقيق كان مقدماً من رئيس الوزارة ؟ أم غابت عنه لأنه لم يشغل طوال حياته القضائية بالأمور الجنائية كما أخبرنى علوبة باشا ، وكان زميلاً للنائب العام حين كانا مستشارين بمحكمة النقض والإبرام ؟ سواء أكان هذا أم ذاك فهو أمر يثير العجب ويدعو إلى التفكير .

ثم ما بال النائب العام قد أصر أشد الإصرار على ألا يسأل رئيس الديوان بالنيابة ، حسن باشا يوسف ، فى هذا التحقيق . فقد طلبت إليه غير مرة أن يسأله ، فهو الذى قدمت إليه هذه الأوراق ، وهو الذى يستطيع أن يقول أقدمت إليه للشب من صحتها أم لغرض آخر ، وهو الذى يملك أن يذكر ما دار بينه وبين علوبة باشا ، وما دار بينه وبينى . وأقواله حاسمة فى تصوير الوقائع وفى تقرير ما قد يترتب عليها من مسئولية سياسية أو غير سياسية .

أترى النائب العام رأى مركز رئيس الديوان الرسمى أسمى من أن يسأل صاحبه فى تحقيق . أذكر أن حسين رشدى باشا مثل وهو رئيس للوزراء فى تحقيق جنائى ، ولم يفكر أحد يوم ذاك فى أن المنصب وإن سُمى يعنى صاحبه من المعاونة فى إنارة الطريق أمام العدالة . أترى القيم فى عهدنا هذا تغيرت عما كانت عليه فى ذلك العهد ، وأن عدالة يومئذ لم تكن تفرق بين الناس بسبب مناصبهم ، على حين ترى عدالة عهدنا هذا أن للمناصب حرمة أكبر من حرمة العدالة ؟

وسأل النائب العام الأميرالاي محمد سليمان هجرس غداة حضر إلى بمنزلى وسألنى . وقد أقر هجرس كل ما قلت وأضاف إليه ما يؤيده . مع ذلك حرص النائب العام على أن أذهب إليه بمكتبه فى النيابة ثلاث مرات بعد ذلك ، ولم يجد فى كل مرة أمراً ذا بال يسألنى عنه . أفكان القصد من هذا الاستدعاء المتكرر تغذية الصحف وإشعار الرأى العام بأن شيئاً ذا بال يجرى مع رئيس الشيوخ السابق ، حين لم يكن فى الحقيقة شئ ذوبال أو غير ذى بال ؟

وكان عبد الرحيم بك غنيم ، النائب العام ، يوجه لى بعد ذلك كله أسئلة لا أراها تتج فى التحقيق أو تودى إلى غاية ، فكنت ألاحظ ذلك له فيجيبنى : إننى أريد أن أحقق دفاعك . فسأله غير مرة : أفأنت توجه إلى تهمة إذن لتحقيق دفاعى عنها ، فكان جوابه : إنما نريد أن نصل إلى الحقيقة . ولم أفهم أنا فى كل أدوار التحقيق أية حقيقة يريد أن يصل إليها بعد أن أوضحت له الحقيقة كلها منذ اللحظة الأولى .

وقد كان من نتيجة ما ذكرته فى هذا التحقيق ومما أدى إليه من سؤال الأميرالاي هجرس أن اهتدت النيابة إلى عبد العزيز جاد الحق ، وأن ضبطت عنده أوراقاً كثيرة منسوبة إلى أشخاص سياسيين قررت إدارة الطب الشرعى أن توقيعاتهم مزورة بطريق « الشف » فكان حتماً على النيابة وقد أوصلها ما ذكرت إلى ما لم يلتطع أحد أن يوصلها إليه من قبل أن تغتبط بالعثور على هذه الأوراق ومعرفة مصدرها ، وأن تتبين أن الذين وضعوا هذه الأوراق إنما أرادوا اتخاذها أحبولة لتصيد المال ممن يظنون أن هذه الأوراق تعينهم ، فهى إحدى الطرق الاحتمالية التى تتألف منها جريمة النصب . لكن عبد الرحيم بك غنيم أبى أن يتجه هذا الاتجاه على وضوحه ، كأنما شعر أن مهمته أن يصل إلى إثبات ما ورد فى بلاغ النحاس باشا أو أن يدل على الأقل على أن هذا البلاغ يحتمل الصحة ، ولهذا شغل نفسه أيما شغل بالوسيلة التى تودى إلى سؤال حسن باشا عبد الوهاب وأحمد على علوبة باشا

وهما عضوان بمجلس الشيوخ يتمتعان بالحصانة البرلمانية . وأفضى إلى بما يشغل باله فذكرت له أنه في غير حاجة إلى أن يطلب رفع الحصانة ، فهو سيسألهما بوصفهما شاهدين . وسماع الشهادة ليس إجراءً جنائياً ضد الشاهد . لكنه أفهمنى أنه يريد سؤالهما من غير أن يحلفا اليمين ، أى أنه ، برغم ضبط الأوراق عند عبد العزيز جاد الحق ، كان لا يزال يريد أن يظن أنهما قد تكون لهما يد في التزوير ، أو أنهما كانا يعلمان به . وعجبت كل العجب لهذا الاتجاه إزاء رجل كان زميلاً له في محكمة النقض منذ أشهر ، ثم كان وزير العدل فكان بذلك رئيساً له حين نقل هو ، عبد الرحيم بك غنيم ، من محكمة النقض إلى مجلس الدولة ، وإزاء رجل آثر لواء بالجيش ، وقد تقلد في الجيش من عليا المناصب ما يدل على تقديره والثقة به .

وزاد من عجبى أن يحرص النائب العام على سؤال رجلين لهما هذه المكانة وأن يأبى سؤال حسن باشا يوسف رئيس الديوان الملكي بالنيابة .

وسألته عن مصدر حرجه في طلب رفع الحصانة فلم يكن مصدر هذا الحرج مقام الرجلين ومكانتهما ، بل خشية أن تثور في الجلسة التي يبلغ فيها طلب رفع الحصانة مناقشات حول التحقيق برغم قراره حظر النشر في موضوع التحقيق . فقلت له : إن يكن ذلك سبب حرجك فأنا مطمئن إلى أن ما تخشاه لن يحدث . فسيكتب الرجلان إلى رئيس مجلس الشيوخ للموافقة على رفع الحصانة إذا أنت طلبت رفعها غداً وستمر المسألة من غير مناقشة بعد غد . لتستطيع أن تسألهما يوم الثلاثاء . وتم ما ذكرت وطلب الرجلان إلى النيابة يوم الثلاثاء أول يوم من شهر رمضان كما قدمت .

وانتظرنا قرار عبد الرحيم بك غنيم في التحقيق فإذا به لا يصدر إلا بعد ثلاثة أسابيع من اليوم الأخير الذي سمع فيه علوية باشا وحسن عبد الوهاب باشا ، وإذا به يحاول في جهد مضن أن يورد ما قام بنفس عبد الرحيم بك من شبهات تدعوه للظن بأننا ربما كنا نعلم أن الصورتين الفوتوغرافيتين مزيفتان ، ليقول بعد ذلك إنه لا يستطيع القطع بصحة هذا الظن وإنه لذلك يحفظ بلاغ النحاس باشا والأستاذ إبراهيم فرج بالنسبة لنا ، ويقرر رفع الدعوى على عبد العزيز جاد الحق والأميرالاي محمد سليمان هجرس بتهمة تزوير هذه الأوراق .

ولا أدل على الجهد المضنى الذى بذل في صياغة القرار لتسويق ما قام بنفس النائب العام من ظن من تلاوة هذه الفقرات من القرار ونصها . .

« ومن حيث إنه يبين مما تقدم أنه يقوم في وجه أدلة نفي العلم بالتزوير قرائن ودلائل من شأنها أن تثبت العلم به غير أن هذه الدلائل ليست كافية للقطع بثبوت الركن المعنوي لجريمة استعمال الأوراق المزورة على ما جرى به قانون العقوبات وقضاء محكمة النقض من أنه هو العلم بالتزوير علم اليقين .

« ومن حيث إن لذلك وفي مقام تحديد المسؤولية الجنائية ونزولاً على حكم القانون لا يكون ثمة مناص من التقرير بأنه لا محل لرفع الدعوى العمومية على حضرات أصحاب السعادة حسن عبد الوهاب باشا وأحمد على علوبة باشا ومحمد حسين هيكمل باشا (١) .

كنت مسافراً صباح الغد من صدور ذلك القرار إلى لبنان . لكنني لم أر أن أدعه دون تعليق عليه ، فاتصلت بعلوبة باشا ، وكان يومئذ يعالج بالمستشفى ، فألقيته حريصاً من جانبه كذلك على أن ينشر كلمة يعلق بها على هذا القرار . وفي صبح الغد ، وأنا في طريق إلى الإسكندرية أركب منها الباخرة إلى بيروت ، قرأت في الصحف التعليق الموجز الذي بعثت به إليها (٢) ، والتعليق الذي بعث به علوبة باشا . وأنا أثبتهما هنا كما أثبت فقرات قرار النائب العام لأن الوثائق الثلاث ترسم صورة من الحكم في مصر وكيف كان يجرى في ذلك العهد .

وأما تعليق علوبة باشا فهذا نصه :

« لم يغب بعد عن الأذهان أني بمجرد علمي بأن وزارة العدل طلبت إلى مجلس الشيوخ رفع الحصانة عن حسن عبد الوهاب باشا وعني كتبت إلى المجلس أبدى موافقتي على طلب الوزارة وصرفت النظر عن كون الحصانة من حق المجلس وتقديره الخاص ولا شأن فيها للعضو المقصود منها ، وبأنها لا ترفع إلا لتحقيق تهمة موجهة إلى عضو البرلمان . وشيء من ذلك لم يحصل بالنسبة إلينا إلى ما قبل صدور قرار النائب العام بالتصرف في القضية بأن (لا مناص) من التقرير بأنه لا محل لرفع الدعوى العمومية على وعلى زملائي كتبت بذلك ظناً مني بأنه يجب أن نتعاون جميعاً على ظهور الحقيقة في أمر الوثائق واطمئناناً إلى ما تحت يدي من الأوراق وقد كان لها وحدها الفضل كما ظهر في الكشف عن الجماعة التي ظلت سنوات تدس وثائق على غيرنا من الأشخاص والهيئات والمصالح الرسمية .

(١) عدد صحيفة الأهرام الصادر في يوم الثلاثاء ٢٦ يونيو ١٩٥١ .

(٢) بالرجوع إلى الصحف اليومية الصادرة في هذا التاريخ لم تمكن من العثور على نص التعليق المشار إليه ، ووجدنا فقط تعليق علوبة باشا الذي أثبتناه بنصه (الناشر - أحمد هيكمل) .

وثقة منى ، بأن الحكومة مهما قصدت من أن تتخذ من هذه المسألة فرصة للنيل سياسياً من رئيس حزب معارض ومن زميلين لها ماضيها ومركزها الاجتماعى ، بأن فى مصر قضاء كفيلاً بأن يحول بينها وبين تحقيق مأربها عن طريقه ، وفاتنى أن أفترض أن النياية وإن التقت معنا فى أن أية جريمة معدومة الأركان بالنسبة إلينا إلا أنها مع ذلك تجهد نفسها لكى تتبع كل ما يخيّل إليها أنه مبرر لهذه النتيجة التى انتهت معنا إليها فترد عليه بمقولة أن فى القضية قرائن ودلائل « كذا » تثبت توافر تلك الأركان . وإنى إذ أرى أن النياية بهذا تقف بيننا وبين القضاء أباحر كما كان شأنى فى رفع الحصانة البرلمانية إلى أن أتقدم إلى سعادة النائب العام بأن هذا القول منه يتعين معه عليه أن يرفع الأمر فى شأننا إلى القضاء بل إنى ألح عليه فى ذلك فإن لم يفعل فإنى أتحدى المجنى عليهما فى نظر النياية ، وهما رفعة النحاس باشا ومعالى إبراهيم فرج باشا ، بأن يستعملا حقهما فى رفع اللجنة المباشرة علينا ، فإن لم يفعلا فإن النياية أن تطلب اعتبار الوثيقتين ورقتين رسميتين لنسبتهما إلى رئيس الوزراء ووزيره ، فى شأن يتصل بسياسة الدولة وبذلك ينتقل اختصاص نظر القضية إلى محكمة الجنايات وهذه لها بحكم القانون أن تقيم من نفسها الدعوى علينا إذا أقرت ما جاء فى قرار النائب العام من « أن بالقضية قرائن ودلائل كثيرة تثبت علم التزوير » فإن لم يفعل النائب العام والمجنى عليهما شيئاً من ذلك كان لى كل الحق فى أن أعتبر ما جاء بالقرار مما لا يتفق مع نتيجته لغوا وانحرافاً فى نظرى عن المنطق السليم . فإن سعادة النائب العام الذى لم يقصد بدهائه هذا الانحراف كان لا شك يترى فى تضمين قراره ما تضمن لو قدر أنه بعمله سيحرم رئيس حزب سياسى معارض وزميلين له من أعضاء البرلمان من حقهم الطبيعى فى الدفاع عن أنفسهم وأن هذا الحرمان هو فى صالح رئيس الوزراء وأحد الوزراء .

وإذ كان سعادة النائب العام قد أشار فى قراره إلى وثيقة الإخوان المسلمين التى أنكرتها السفارة البريطانية فلعل سعادته يكون قد تتبع ما نقلته إليه فى التحقيق عن لسان الأميرالاي هجرس بك عن طريقة الحصول على تلك الوثيقة والشخص الذى اشتراها وهو شقيق أحد الوزراء والشمن الذى دفعه وتاريخ ورقم الشيك . فإن تزويرها واستعمالها جريمة فى نظر القانون مماثلة للجريمة التى أصدر قراره فيها (١) .

خاتمة

وبعد ، فقد رأى القارئ في ثنايا هذا الكتاب بعض ما كان الدكتور هيكل ينوى كتابته من فصول هذا الجزء الثالث من مذكراته في السياسة المصرية ، كالفصل الخاص بإدارة السودان أو ما اصطلح على تسميته في ذلك الوقت بسودة الوظائف . واهتمام الدكتور هيكل بالسودان معروف من قديم ولعل القارئ يذكر كتابه الصغير « عشرة أيام في السودان » الذى أصدره في سنة ١٩٣٥ والذى يبرز إلى حد كبير اهتمامه ، نكصحنى فى ذلك الوقت ، بالسودان وأموره .

كما أنه كان يقدر لهذا الجزء أن يشتمل على فصل خاص عن قيام جامعة الدول العربية ونشاطها في السنين الأولى من حياتها وموقف مصر والمصريين منها وأثرها في تسيير أعمالها . كذلك كان يقدر له أن يتناول في فصل خاص تطور الحياة النيابية في مصر منذ بدأت فيها هذه الحياة النيابية بشيراً بديمقراطية حقيقية ، وقد كان دافع الدكتور هيكل إلى ذلك اقتناعه بأن الديمقراطية كنظام متحرر هي أفضل ما وصل إليه الفكر السياسى فى تصوير نظم الحكم .

ولعل هذا الجزء الثالث من المذكرات ، مع جزأيا السابقين ، يكمل أو يكاد ، أمام الشباب الذى أهدها الدكتور هيكل مذكراته ، الصورة التى أراد أن يرسمها لما اتصل هو به من حياة مصر السياسية ، لتكون لنا اليوم « موعظة وعبرة » فى سعيينا نحو إقامة نظام ديمقراطى حراً تعصف به الأهواء والرياح .

« الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله » .

أحمد هيكل

الحامى

فهرس

الصفحة

الفصل الأول

فلسطين إسرائيل

وعد بلفور ، وظروف صدوره - حق تقرير المصير : كيف طبق - انتهاء الحرب العالمية الأولى
وإعلان حق الشعوب في تقرير مصيرها - إنجلترا في فلسطين - موقف اليهود من الهجرة إلى فلسطين -
الوكالة اليهودية ونشاطها - مقاومة العرب في فلسطين للهجرة اليهودية - الصحافة المصرية - نظرية
الاستيعاب - هتلر والنازية ودورها في زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين - موقف الساسة العرب
من قضية فلسطين - ثورة ١٩٣٦ - موقف مصر الرسمي من القضية - محمد محمود باشا يكتب إلى
المستر نيفيل تشمبرلين - مؤتمر المائدة المستديرة في لندن سنة ١٩٣٩ - الحرب العالمية الثانية :
مواقف اليهود والعرب من المتحاربين - سير الحرب حتى سنة ١٩٤٢ - تصريح إيدن حول انتظام
الدول العربية في جامعة خاصة والدوافع إليه - التنافس الفرنسي البريطاني في المنطقة - محادثات
إنشاء الجامعة العربية - وضع فلسطين في الجامعة العربية - تطور التفكير السيامي لليهود : من نظرية
الاستيعاب إلى إقامة الدولة الصهيونية - موقف بريطانيا من هذا التطور - مقتل لورد موين في القاهرة -
مؤتمر بلودان سنة ١٩٤٧ - طلب تقرير عروبة فلسطين من قبل الأمم المتحدة - فلسطين دولة عربية
متسامحة - اليهود يصرون على الدولة اليهودية - التقسيم - مناقشة الأمر في الجمعية العامة للأمم المتحدة
سنة ١٩٤٧ - أمريكا وروسيا تعلنان موافقتهما على التقسيم - تحفظ بريطانيا - دلالته - مفاجأة
تجلى بريطانيا عن التزاماتها في فلسطين في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ - موقف الباكستان من تقرير
لجنة التقسيم - الدعاية الصهيونية خلال نظر مشروع التقسيم - محاولة تأجيل نظر الموضوع إلى
الدورة التالية - دعوة أبناء الجاليات العربية من مختلف الولايات لمواجهة النشاط الدعائي الصهيوني -
التصويت ومحاولة إسقاط مشروع التقسيم - ما بعد قرار التقسيم : الحرب - قوات المتطوعين
أم القوات الرسمية - التغيير المفاجئ في اتجاه الحكومة المصرية والدول العربية - مجلس الشيوخ يعقد
جلسة سرية لبحث الأمر - سير العمليات وصيغة البلاغات العسكرية - موقف إنجلترا - واسطة
الكونت فولك برنادوت - موقف العرب من عقد الهدنة - انتهاء الهدنة الأولى واستئناف القتال -
العمليات تسير في غير صالح العرب - اليهود يواصلون السعي للصلح مع العرب - اغتيال برنادوت
بعد تقديمه تقريره - الجمعية العامة تنظر وصية برنادوت - موقف مصر والدول العربية منها - اليهود
يقاومون المقترحات - اغتيال القراشي باشا - إسرائيل تستمر في اتصالاتها مع العرب - رالف بانس
يستأنف مهمة برنادوت في قبرص

الفصل الثاني

النزاع المصري الإنجليزي في مجلس الأمن

قطع المفاوضات مع إنجلترا في سنة ١٩٤٧ - اللجوء إلى مجلس الأمن - الرأي العام المصري بدعو إلى وحدة الصف - المائدة المستديرة - الوزارة القومية - موقف الوفد - النظرة العربية لأمر يتعلق بمصلحة البلاد العليا - التفكير في إعادة الهيئة السياسية التي تنول مفاوضة إنجلترا - مجلس جامعة الدول العربية يبحث الخلاف بين مصر وإنجلترا - طرح الأمر على مجلس الأمن - تشكيل وفد مصر من الأحزاب المؤتلفة - النقراشي باشا في مجلس الأمن - فض الدورة البرلمانية بعد إقرار الميزانية ومشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان - رئاسة الوفد مصر لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة - الحكومة لا تمدد بأيّة بيانات عن موقفها تجاه المسائل المطروحة على الجمعية العامة - مجلس الأمن يؤجل مناقشة المسألة المصرية - موقف مصر وإنجلترا في المجلس - المجلس هيئة سياسية تتبع مصالح الدول - المجلس لا يتوصل إلى قرار والنزاع يبقى معلقاً أمامه - محاولة إقناع الولايات المتحدة بضرورة جلاء إنجلترا من مصر - إنجلترا تريد أن تدع مصر في يدها سياسة مجهولة . . .

الفصل الثالث

مأساة ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠

الوفد يفوز في انتخابات سنة ١٩٥٠ ويشكل الحكومة - اللجنة المالية بمجلس الشيوخ تعارض عودة الاستثناءات - الوزارة تحاول التخلص من المعارضة - استقالة رئيس ديوان المحاسبة وأسبابها - الاستجواب حول تصرفات الحكومة التي أدت إلى الاستقالة : مسألة مستثنى الموازنة وكريم ثابت ومسألة مشريات الذخيرة للجيش - مضبطة الجلسة غير تصوير لما دار في هذا الموضوع - اقتراح تشكيل لجنة برلمانية لتحقيق المسألتين - موقف الملك من مجلس الشيوخ ومن رئيسه بعد الاستجواب - انقلاب دستوري مروع - موقف المعارضة بعد هذا الانقلاب - محاولة الحكومة تسويق هذا الانقلاب الدستوري - الاحتجاج وقاطعة أعمال المجلس - الموقف يقتضي ردّاً أكثر جرأة - موقف من الاتحاد البرلماني الدليل - عريضة المعارضة - مصادرة الصحف التي تنشرها - كريم ثابت ومصدر نفوذه - مسألة ترشيحه لعضوية شركة قناة السويس - الملك يجب أن يحمي رجاله - الحياة النابية في مصر مسرحية تمثل

الفصل الرابع

قضية الوثائق السياسية المزورة

القيمة السياسية للوثائق التي تنسب إلى الشخصيات والفكرات - رأى في صرف النظر عن الوثيقتين المنسوبتين إلى النحاس باشا - أخذ صور من هاتين الوثيقتين - علوبة باشا يفتتح بصحة الوثيقتين - رأى في تقديم الوثائق إلى البرلمان وإلى الصحف - علوبة باشا يقترح عرضهما على الديوان الملكي للتأكد من صحتها - رئيس الديوان الملكي يتحقق من صحة الوثيقتين ويرى عرض الأمر على الملك - كبار شخصيات الحزب بصرون على كى أقابل رئيس الديوان الملكي - السعديون يشبرون على بمقابلة رئيس الديوان - حسن باشا يوسف يطلب مقابلي - تفسير عبارات الوثيقتين - الحديث في شأن المفاوضات بين مصر وإنجلترا وعدم تقديمها - نفقات هذه المفاوضات ونفقات وفد مصر في الأمم المتحدة - الحديث يتناول استجواب مجلس الشيوخ - هل يفتح الباب بين المعارضة والقصر من جديد - استيلاء رجال الحكم على أموال بغير حق - موقف وزراء الأحرار الدستوريين - تحقيقات قضية الأسلحة الفاسدة وتدخل القصر فيها - دور البرلمان وكيف يجب أن يكون - حسن باشا يوسف يحتفظ بصورة الوثيقتين ثم يعيدها إلى علوبة باشا بعد بضعة أسابيع وانتهاء أمرها - الصحف تنشر خبر المقابلة برغم الاتفاق على عدم إذاعته - استجوابي لوزير الخارجية في مجلس الشيوخ عن المحادثات المصرية البريطانية - النائب العام يحقق أمر الوثائق وتقديمها إلى القصر - العدالة أداة من أدوات النضال السياسي - صورة الوثيقتين وكيف وصلتا إلى النحاس باشا - هل لكريم ثابت باشا دور في حصول النحاس باشا على صورة الوثيقتين - النائب العام لا يرى أن هناك ما يستدعي سؤال حسن باشا يوسف برغم أهمية دوره - هجرس يقر كتابة بصحة الوثائق - النيابة تهتدي إلى مصدر هذه الأوراق المزورة - النائب العام يصبر مع ذلك على سؤال علوبة باشا وحسن باشا عبد الوهاب - ويطلب رفع الحصانة البرلمانية عنهما - النائب العام يحظر النشر عن التحقيقات بعد أن نشرت عنها الحكومة ما نشاء - الصحف تتناول الأمر بعد رفع الحظر - الإجراءات التي صاحبت التحقيق ودلائها - هل يعني المنصب الرسمي في مصر صاحبه من المثل أمام العدالة - النيابة تحفظ التحقيق بالنسبة لنا بعد أسابيع من انتهائه - ردنا في الصحف على هذا القرار والمطالبة برفع الأمر إلى القضاء